تخطيط وتنمية الانتاج الزراعي في قضاء الشامية

أ . م . د. صبرية علي حسين العبيدي
جغرافية السكان
sabria.hussien@ qu.edu.iq

أ.م.د. خلود علي حسين
جغرافية الخدمات
kheloud.hussien@qu.edu.iq
07810707571

مستخلص البحث:

ركزت الورقة البحثية في دراستها على تخطيط وتنمية الإنتاج الزراعي (النباتي) والمتمثل بالمحاصيل الزراعية ضمن الرقعة الجغرافية المتمثلة بقضاء الشامية، بحدودها الإدارية التي تمثل احد أقضية محافظة القادسية، ويحتل مركز قضاء الشامية الجزء الشمالي الغربي من المحافظة، إذ يمتد بين دائرتي عرض (58 ˝ 1 ˚3)و (46 -˚31) شمالاً، وخطي طول (31 ˚44) و(43 ˚44) شرقاً، ويحده من الشمال ناحية الصلاحية ومن الشرق ناحية الشافعية ومن الجنوب ناحية غماس ومن الغرب محافظة النجف . واهتم البحث بدراسة التخطيط لاستخدام التقانات الحديثة في الإنتاج الزراعي بنوعيه (النباتي والحيواني).وكذلك التخطيط للتنمية الفكرية وزيادة الوعي والتثقيف في مجال العلوم الزراعية والبذور والأسمدة وتوفير المعلومات التقنية للمزارعين.وتضمن برامج التنمية في القضاء كذلك تنمية زراعية أفقية ورأسية مستدامة ورفع إنتاجية الدونم ومن ثم زيادة إنتاجية الفلاح واستثمارات زراعية متوازنة تفضي بالنهاية إلى الأسس التي يرتكز عليها التخطيط للتنمية الزراعية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : تخطيط ، تنمية ، الانتاج ، الزراعي ، قضاء الشامية

المقدمة

تعني التنمية الزراعية قبل كل شي إعادة بناء القوى البشرية في الريف وتطويرها ثقافياً واجتماعياً، وبموجب هذه النظرة فان التنمية الزراعية تعد عملاً إرادياً لا عملاً تلقائياً تحتاج إلى سياسات ونظم وبرامج وحشد كبير للإمكانيات المادية والبشرية . والتنمية الزراعية المستدامة هي احدى انواع تلك التنمية ، وقد انبثق هذا المفهوم – الاستدامة- في ظروف شهدت البيئة المحيطة بالانسان تدهوراً كبيراً قاد العالم الى التفكير ملياً نحو الخطورة التي تشكلها عمليات الاستغلال غير الاقتصادية للموارد الزراعية والتوسع في استخدام الاسمدة الكيمياوية والمبيدات والاساليب المنهكة للبيئة .

أولاً: مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بكيف يتم تنمية الإنتاج الزراعي في مركز قضاء الشامية؟ وماهي اهم خطوات التخطيط التنموي له ؟

ثانياً: فروض البحث:

تمثلت فرضية البحث بان هناك العديد من الاساليب والخطط التنموية للنهوض بالانتاج الزراعي في قضاء الشامية .

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسة الى إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والعقبات التي تواجه الانتاج الزراعي في القضاء وذلك عن طريق التخطيط الأمثل بغية تحقيق التنمية الزراعية في منطقة الدراسة.

رابعاً: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج العام في الجغرافية القائم على التحليل والتوزيع والربط

خامساً: حدود البحث :

تمثلت حدود البحث بقضاء الشامية احد أقضية محافظة القادسية، اذ يحتل مركز قضاء الشامية الجزء الشمالي الغربي من المحافظة، و يمتد بين دائرتي عرض (58ˉ 1 ˚3)و (46 -ˉ31) شمالاً، وخطي طول (31 ˚44) و(43 ˚44) شرقاً، ويحده من الشمال ناحية الصلاحية ومن الشرق ناحية الشافعية ومن الجنوب ناحية غماس ومن الغرب محافظة النجف .

خريطة رقم (٢)
الوحدات الادارية في قضاء الشامية

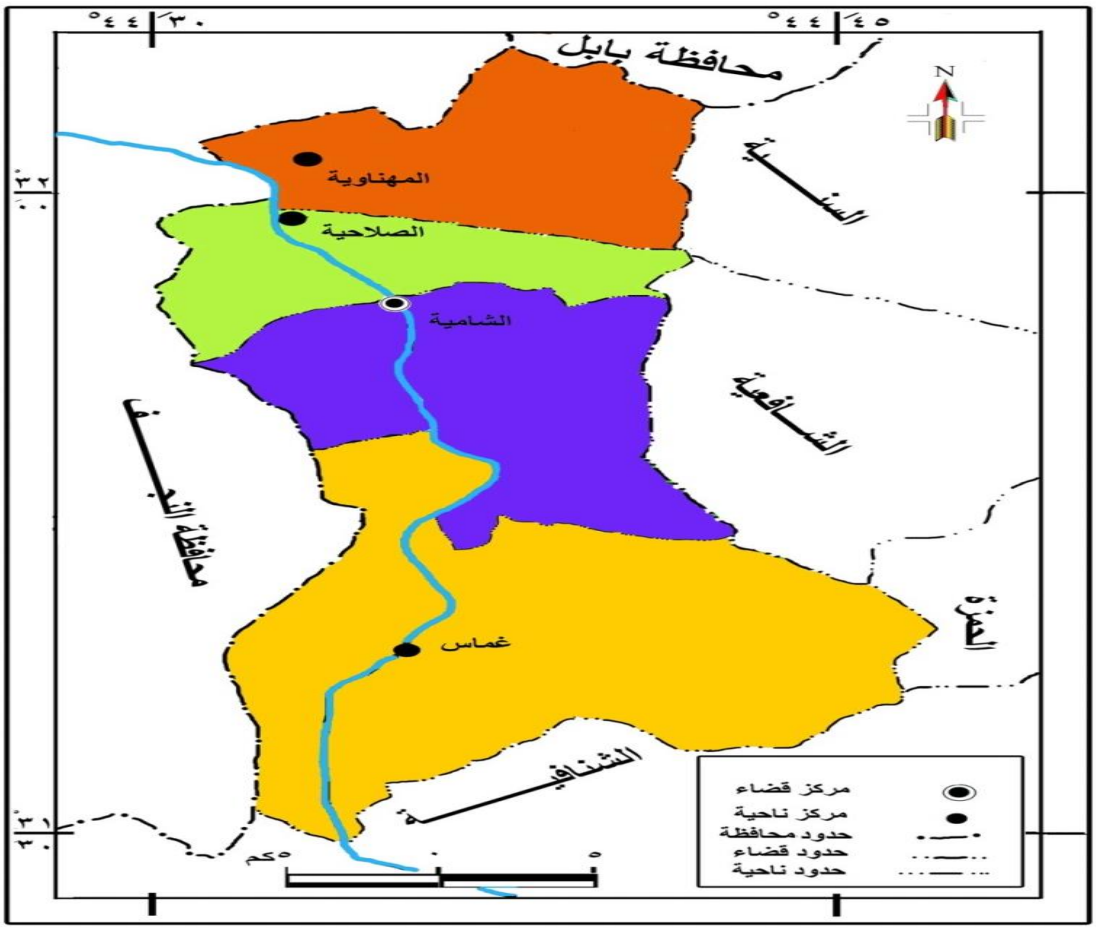

المصدر: الهيأة العامة للمساحة، خريطة محافظة القادسية الادارية، قضاء الشامية بمقياس رسم ١: ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد، ٢٠٠٠.

تقوم التنمية الزراعية المستدامة على مجموعة من المرتكزات التي تتم من خلال عملية تخطيط منتظمة ومتكاملة الجوانب تأخذ بعين الاعتبار طبيعية ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة من (التربة والمياه و المناخ والأيدي العاملة الزراعية ورأس المال والتكنولوجيا)، ومن ثم تحديد كافة

الإمكانات والمعوقات من أجل اتخاذ القرارات التخطيطية المناسبة والصائبة ومنها تلك التي تخص التنمية الزراعية المستدامة وهي:

- التخطيط لاستخدام وصيانة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية (التربة، المياه، المناخ).
- التخطيط لاستخدام التقانات الحديثة في الإنتاج الزراعي بنوعيه (النباتي والحيواني).
- التخطيط للتنمية الفكرية وزيادة الوعي والتثقيف في مجال العلوم الزراعية والبذور والأسمدة وتوفير المعلومات التقنية للمزارعين.
- التخطيط لتحسين استخدام نوع وكم البذور والأسمدة والعمل على زيادة إنتاجية الدونم.
- التخطيط لإيجاد تقانات وإدارة جديدة في الإنتاج والتخزين والتسويق.

وهذه المؤشرات هي نتائج للتنمية الزراعية المستدامة التي تم التخطيط لها متمثلة بالآتي:

- تنمية زراعية أفقية ورأسية مستدامة.
- رفع إنتاجية الدونم ومن ثم زيادة إنتاجية الفلاح.
- استثمار أمثل للموارد البيئية الطبيعية.
- استثمارات زراعية متوازنة تفضي بالنهاية إلى الأسس التي يرتكز عليها التخطيط للتنمية الزراعية المستدامة، شكل (1) .

شكل (1)
التخطيط لمرتكزات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الدراسة

المصدر: محمد دلف الدليمي ونسرين عواد الجصاني، التخطيط للتنمية الزراعية المستدامة في العراق، الندوة العلمية (التخطيط العمراني ودوره في خدمة المجتمع)، كلية التخطيط العمراني، جامعة الكوفة،2012م ، ص5.

إن التخطيط لغرض تنمية الإنتاج الزراعي هو من أولويات النهوض بالواقع الزراعي في أي بلد من بلدان العالم، والذي يعتمد عليه في تحقيق الرفاه الاقتصادي للسكان من خلال رفع الإنتاج والإنتاجية للوصول إلى الأمن الغذائي الذي هو أساس عملية التنمية.

وبغية تحقيق التنمية للإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة، لابد من تهيئة المناخ المناسب عبر تأمين المتطلبات التنموية الضرورية للنشاط الزراعي، وقد بينت الدراسة إن هناك جملة من المعوقات التي تقف حائلاً دون نمو وتطور الإنتاج الزراعي (النباتي)، لذا فان الدراسة في هذه الفقرة تحاول تقديم صورة لمستقبل الإنتاج الزراعي وأهدافه باعتبار أن الاهتمام بهذا الجانب يمثل عنصراً رئيساً في رسم السياسة التخطيطية التي تتضح من خلال الأهداف الآتية:

1- التوسع أو التكامل الأفقي :-

التوسع أو التكامل الأفقي هو زيادة عوامل الإنتاج (الأرض والمياه و معدات العمل و مستلزمات الإنتاج) ، و يتبلور هذا المفهوم فى زيادة رصيد أية دولة من الموارد الاقتصادية الزراعية فى هيئة أراضي جديدة مستصلحة وقابلة للزراعة وما يتوفر لها من الموارد المائية والبشرية الكافية [1] ويحتاج التوسع الزراعي الأفقي في أحيان كثيرة إلى استثمارات ضخمة ليس فقط لأستصلاح الأراضي واستزراعها ، وإنما أيضاً لتوفير حد أدنى من البنى التحتية الأساسية (الطرقات و الجسور و المستودعات و شبكات الري والصرف في المشاريع الاروائية) ، ومن جانب آخر فان تكاليف إعداد واستصلاح واستزراع الدونم الواحد تتباين بشدة من منطقة إلى أخرى ، فضلاً على إنها أخذة بالارتفاع وبشكل خطير خلال العقود الأخيرة . إن هذه النتائج عادة ما تقوم على أسس حسابات غير بحثية لا تأخذ في اعتبارها العائد الاجتماعي من ناحية التوسع الأفقي الزراعي وتحقيق التوطن البشري وكذلك المنافع البيئية والحد من زحف الرمال وزيادة نسبة التصحر، بالإضافة للحد من تزايد أعداد الهجرة من الريف إلى مراكز التوطن الكبرى (الهجرة القطاعية الاقتصادية والهجرة المكانية) ، في حين تحتل مياه الري نفس درجة أهمية الأراضي الزراعية [2]

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية .

تتمثل في الحفاظ على البيئة الزراعية المشتملة على الاراضي الزراعية والغطاء النباتي والحياة البرية ، اضافة الى تنسيق السياسات والتشريعات الخاصة باستعمال الاراضي في الاغراض الزراعية وغير الزراعية وكذلك الاهتمام بالدراسات والبحوث لمكافحة التصحر والحد من تدهور الاراضي التي تعاني بشدة من التصحر والزحف العمراني المتواصل على الاراضي الزراعية .

وقد تعرضت الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة لتجاوزات وانتهاكات من عدة اتجاهات كلها عملت على تآكل المساحات الزراعية وتقلصها بشدة وأهمها :

1- تحول آلاف الدونمات من الاستعمال الزراعي إلى استعمالات أخرى بالرغم من صلاحية تلك المساحات للإنتاج الزراعي ، ومنها الاستعمالات السكنية او التجارية ، وهو ما أدى إلى خروج الكثير من الأراضي التي كانت في يوم من الايام ذات إنتاجية عالية عن الخدمة ، وقد ظهرت بشكل كبير في المناطق المحاذية لمدينة الديوانية وعلى اطرافها وفي مختلف الاتجاهات وخاصة على جانبي الطريق الرابط بين مدينة الديوانية وناحية السنية ، اذ تحولت مئات الدونمات الزراعية الى قرى كاملة ومستقرات بشرية .

2- الزحف العمراني على مساحات زراعية واسعة خصوصاً المحاذية للتجمعات السكانية في مراكز المدن والقرى وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بقطع الأراضي الأخرى وهو ما يعرف الان (بالطابو الزراعي) . اذ ان التعدي مستمر على الرقعة الزراعية وتحويلها من الاستخدام الزراعي الى استعمالات اخرى غير زراعية ، وللحد من هذا التعدي او ايقافه ينبغي ان تسن التشريعات وتطبق العديد من الاجراءات ، الا ان تأكل الاراضي الزراعية ما زال مستمراً وبمعدلات تجاوزت نسبة

(5%) سنوياً ، الامر الذي يستلزم مراجعة ضرورية لما يطبق من سياسات وما ينفذ من اجراءات لمواجهة هذه المشكلة .

3- تفتت الملكية الزراعية نتيجة لقسمتها بين الإخوة او الأبناء وتآكل جزء مهم منه وتحوله الى شوارع او مباني او البيع لمشاريع مختلفة .

4- انخفاض الانتاجية وقيمة الانتاج .

5- التدهور المستمر لمعدلات خصوبة التربة الزراعية في العديد من المناطق الزراعية وذلك بتأثير الزراعات المبكرة لمحاصيل بعينها دون الالتزام بنظم تعاقب المحاصيل الموصى به ، والتي تحافظ على خصوبة التربة هذا من ناحية ، ولعدم استخدام نظم تخصيب او تسميد محددة تتناسب مع كل نوع من انواع التربة الزراعية من ناحية اخرى ، الامر الذي يحتم اجراء مسوحات للتربة بصورة دورية وربطها بنظم تسميد محددة واعلام المزارعين بهذه المعدلات التسميدية في دورات او بأية وسيلة ارشادية مناسبة

3- التوسع الرأسي (التكامل الرأسي) :

تعد سياسة التوسع الرأسي إحدى السياسات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج ، وهي تعني زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية التي يحوزها المجتمع والتي يترتب عليها زيادة الغلة الإنتاجية من السلع الزراعية كماً ونوعاً، ويتحقق من خلال عدد من الاتجاهات والأساليب، منها ما يتعلق بالتقنيات الحيوية، كما هو الحال فى إنتاج أصناف جديدة أو تحسين التقاوي المستخدمة فى الزراعة ، ومنها ما يرتبط بتعديل توليفات عناصر الإنتاج ومن ثم تأثيره على قيمة التكاليف، او بتكثيف استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية سواء فى المدى القصير أو الطويل والمعروف في الجغرافيا الاقتصادية بمفهوم الاستخدام الأقصى للموارد . كما أن التكامل الرأسي يتحقق باستخدام التقنيات الحديثة فى مختلف العمليات الزراعية كالطرق الحديثة فى الري والزراعة والحصاد والنقل والتعبئة [3]

ففيما يتعلق بالتنمية الزراعية الرأسية والتي يتمثل هدفها النهائي في الارتقاء بصافي العائد من النشاط الزراعي من ناحية ، والارتقاء بمستوى معيشة ودخول الممتهنين للنشاط الزراعي من ناحية أخرى فهي تتضمن مجالات عديدة لتحقيق هذا الهدف من أهمها :

- استنباط الأصناف المستحدثة من الحاصلات الزراعية التي تحقق الإنتاجية المرتفعة من ناحية والمقاومة للأمراض الفيروسية والفطرية والبكتيرية والحشرات بأنواعها المختلفة من ناحية أخرى .
- استنباط الأصناف من الحاصلات الزراعية الموفرة للمياه ، اذ يعد هذا المورد من أهم الموارد المحددة للتوسع في الإنتاج الزراعي .
- التوسع في استخدام المكننة الزراعية للعمليات الزراعية المختلفة التي تحقق الارتقاء بمعايير الجودة للناتج الزراعي .
- التوسع في إحلال الأسمدة العضوية محل الأسمدة الكيماوية .
- التوسع في إحلال أساليب المقاومة البيولوجية محل المقاومة الكيماوية في مكافحة الحشرات والأمراض التي تصيب كل من النبات والحيوان .
- توفير البرامج التدريبية والإرشادية للقوى البشرية العاملة في القطاع الزراعي .
- تطوير الأساليب التسويقية بما يكفل فتح أسواقاً جديدة للمنتجات الزراعية .
- توفير التمويل اللازم لإدخال التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي .

- التعديل الهيكلي والمؤسسي للهيئات العاملة في القطاع الزراعي والموجهة لهذا النشاط .
- توفير البنية الأساسية اللازمة لإحداث الارتقاء بالعائد من الإنتاج الزراعي [4].

ويعد التكثيف الزراعي أحد وسائل التوسع الرأسي ، وتكون الحاجة إليه ماسة وضرورية فى ظل محدودية الأرض الصالحة للزراعة ومحدودية الموارد المائية ، كما أن الزراعة ما زالت تعد من الأنشطة الطاردة لممارسيها خاصة فى المزارع التقليدية ، لذا كان من الضروري إحلال الوسائل الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي بما فيها التكثيف الزراعي كوسيلة لزيادة الإنتاج من الموارد الزراعية المحدودة للتقليل أو الحد من الفجوة الاقتصادية بين دخل الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وبالتالي قد يكون ذلك واحداً من سبل تقليل (الهجرة القطاعية الاقتصادية و الهجرة المكانية) وحدوث نمو في معدلات التنمية الاقتصادية الزراعية .

4- الزراعة النظيفة :

راجت في السنوات الاخيرة مصطلحات متعددة مثل الزراعة النظيفة والبديلة والبيولوجية والعضوية والحيوية والبيئية والمستعادة ، وهي ليست الا تعابير تشير الى ضرورة العودة الى النمط الزراعي القديم المعتمد كلياً على الطبيعية وما فيها ، وثانياً يعود تعدد التسميات الى حداثة الموضوع من الناحية النظرية واختلاف طرق البحث في اسسه وابعاده والغايات المستهدفة منه ، ومهما تباعدت او تقاربت المفاهيم الاصطلاحية فكل ذلك دلالة على ان هناك حاجة الى تكنولوجيا جديدة تكون انظف واكفأ واقدر على انقاذ الموارد الطبيعية المحدودة ، حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي ، وهو ما يتحقق بشكله الامثل على الاطلاق بصورة التكنولوجيا البيولوجية الزراعية [5]. أن هذا الأسلوب له صفة التواصل أو الاستدامة ، فهو نظام إنتاجي اقتصادي اجتماعي بيئي متكامل يتماشى مع الأسس التاريخية التي اتبعها الإنسان فى الزراعة على مر التاريخ ، وأنها اسلوب من الإنتاج الزراعي الذى يتجنب فيه استخدام المواد الكيماوية وخاصة المبيدات والاسمدة ، اذ ان هناك تصور لدى الكثيرين بان اسلوب الزراعة النظيفة هو واحد فقط لكنها فى الحقيقة لها العديد من الأساليب والتي تقع جميعها تحت مفهوم تنمية النظم الطبيعية الحيوية .

5-البيوت الزجاجية :

تعد الزراعة في البيوت الزجاجية (المحمية) احد الاساليب العلمية الحديثة المتبعة في المجال الزراعي، وهي تعمل على زيادة الانتاج ودفع عجلة التنمية الزراعية ، وهو من الامور الضرورية للسيطرة على الظروف البيئية والمناخية القاسية ومنها درجات الحرارة والرطوبة والاضاءة وتركيز غاز ثاني اوكسيد الكربون ، فضلاً على عوامل متعلقة بتغذية النباتات ومكافحة الآفات ، وهي تستعمل بكثرة لزراعة الخضر بهدف تزويد الأسواق بمنتجات خارج

جدول رقم (1)
اعداد مالكي البيوت الزجاجية والمساحة المستثمرة في منطقة الدراسة لسنة 2019

الوحدات الإدارية		اعداد مالكي البيوت الزجاجية	اعداد البيوت الزجاجية	المساحة المستثمرة (دونم)
القضاء	الناحية			
الشامية	المركز	8	30	6

المصدر : مديرية زراعة محافظة القادسية ، قسم الاحصاء ، بيانات غير منشورة ، 2019م.

أوقات مواسمها الطبيعية مع استعمال اغطية بلاستيكية او زجاجية او غيرها من المواد لحماية النباتات ، كما يتم استعمال الاغطية البلاستيكية في بعض النظم لتغطية التربة وذلك لحمايتها وتقليل الفاقد بالتبخر ، وفي كل هذه الحالات فان عملية الري المتبعة هي بالرش او بالتنقيط او التحت سطحي او الزراعة بدون تربة [6]. وتتوفر في البيوت المحمية وخاصة تلك المصنوعة من الزجاج ، انظمة مختلفة للتحكم بالظروف البيئية والمناخية مثل انظمة التهوية والتبريد والتدفئة ، وتتم تهوية هذه البيوت إما ميكانيكياً بالمراوح او طبيعياً بالرياح لغرض التحكم بالرطوبة النسبية ودرجات الحرارة وتراكيز الغازات ومنها ثاني اوكسيد الكاربون داخل البيت المحمي ، ونتيجة لاستخدام وسائل التحكم في الظروف البيئية المحيطة بالنباتات واستخدام اساليب حديثة في كل من الري والاسمدة ومكافحة الآفات وفي تربية النباتات ، فان انتاجية البيوت المحمية من المحاصيل يرتفع على الاقل سبعة اضعاف الانتاج العادي ، لذلك فهي تعطي ربحاً سريعاً يشجع المزارعين على زيادة استخدامها والتوسع فيها .

إن أجواء منطقة الدراسة تعد ناجحة باستخدام البيوت الزجاجية كمسألة بديلة للزراعة الاعتيادية وهناك تجربة للبيوت البلاستيكية فيها وكانت ناجحة جداً ، وقد بلغ عدد البيوت الزجاجية في منطقة الدراسة (30) بيتاً اما المساحة المستثمرة فيها بلغت (6) دونم . جدول رقم (12)

6- العمل بنظام الدورة الزراعية:

تُعرف الدورة الزراعية بأنها نظام تعاقب زراعة محاصيل زراعية مختلفة وملائمة مع ظروف المنطقة في بقعة معينة من الأرض ومقسمة إلى أقسام محددة على وفق نظام زراعي معين.[7]

وتهدف الدورة الزراعية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة الحفاظ على خصوبتها والسعي إلى زيادة إنتاجيتها والسيطرة على الآفات الزراعية.

يتضح من نتائج المبحث الأول من هذا الفصل عدم اعتماد العمل بنظام الدورة الزراعية بسبب التركيز على زراعة محاصيل الحبوب وذلك لطبيعة المتوارث من النشاط الزراعي والتوجه نحو زراعة محاصيل معينة، فضلاً عن الطلب المتزايد على تلك المحاصيل مما ولّد ضغطاً كبيراً على الأرض الزراعية. لذا أصبح من الضروري إتباع نظام الدورة الزراعية كونها تحتوي على محاصيل زراعية متنوعة تعمل على زيادة خصوبة التربة واغناءها بالعناصر الغذائية التي تزيد من ديمومتها والحد من انتشار الآفات الزراعية، والتعدد في مصادر الدخل لزراعة محاصيل مختلفة، فضلاً عن زيادة الإنتاج، إذ أثبتت الكثير من التجارب الزراعية إن تعاقب زراعة محصول واحد في نفس الأرض الزراعية لسنواتٍ عدة يؤدي إلى تناقص الإنتاج، ما كان تعاقب زراعة محاصيل مختلفة عن طريق دورة زراعية منظمة يؤدي إلى زيادة الإنتاج.[8]

لقد أثبتت تجارب الدورات الزراعية بان زراعة محصول الشلب بعد المخاليط العلفية (الشعير+البرسيم) يعطي إنتاجاً أكثر من زراعته بعد الباقلاء، كذلك فان زراعة البرسيم خلال شهر تشرين الأول قبل حصاد الشلب بمعدل ثلاثة إلى أربعة أسابيع، ثم يحصد بعد نمو البرسيم فان البرسيم لا يتضرر من حصاد الشلب، كما يمكن زراعة الشلب بعد الباقلاء عند زراعتها في سطور وليس في مروز [9]، ويمكن زراعة محصول الشلب بعد محصول الحنطة في الدورة الزراعية.

7- التكامل الزراعي – الصناعي:

تتعرض أغلب المنتجات الزراعية في منطقة الدراسة إلى التلف خاصة في ذروة الإنتاج، لذلك لابد من تبني سياسة للتنمية الاقتصادية يقع على عاتقها إيجاد تكامل زراعي – صناعي يعمل على حفظ الفائض من الإنتاج الزراعي، فضلاً عن توفير الغذاء ذي القيمة الغذائية العالية والنوعية الجيدة، كذلك زيادة الوفورات الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

وتكاد منطقة الدراسة تخلو من المجمعات الزراعية – الصناعية على الرغم من وجود مقومات لإقامة بعض الصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية وهي:

1- صناعة كبس التمور وصناعة الدبس.
2- صناعة الأعلاف المجففة والمركزة للماشية والدواجن من خلال الاستفادة من محاصيل الحبوب، ولاسيما الحنطة والشعير والذرة الصفراء ومخلفات مجارش الشلب.
3- صناعة الأعلاف المجففة (السيلاج) ويتم فيها جمع المحاصيل العلفية في موسم وفرتها وتجفيفها وكبسها على شكل بالات للاستفادة منها في أوقات شحتها.
4- صناعات ترتبط بتوفير المعدات الزراعية وقطع الغيار أو إنشاء مراكز لصيانة المعدات الزراعية.
5- صناعة التعبئة والتغليف.
6- صناعة الحليب ومشتقاته.

إن إتباع طريقة التكامل الزراعي – الصناعي يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الفوائد لمنطقة الدراسة منها التشجيع على زيادة الإنتاج الزراعي، إذ يعمل على رفع قيمته وتنظيم وضعه في السوق وإعطاء فرص تسويقية أفضل لأجل التقليل من الاعتماد على الأسواق الخارجية في توفير المنتجات الغذائية المصنعة وبذلك تتوافر العملات الأجنبية التي يمكن استثمارها في البرامج التنموية، فضلاً عن توافر فرص العمل للأيدي العاملة الموجودة في منطقة الدراسة.

الاستنتاجات :-

1- اعتماد الأساليب والوسائل التقليدية في مجمل العمليات الزراعية من المكائن والآلات البسيطة والاعتماد على المتوارث منها، وعدم استعمال التقانات المتطورة مما أثر في ارتفاع تكاليف العمل وزيادة نسبة الفاقد من الإنتاج.
2- أتضح حاجة منطقة الدراسة لاسيما المناطق الريفية إلى طرق نقل معبدة، أما وسائط النقل فان المتوافر منها اقتصر على الساحبات الزراعية المتعددة الأغراض وسيارات الحمل بمختلف أنواعها.
3- سيادة القطاع الخاص في مجال الإنتاج الزراعي (النباتي) في منطقة الدراسة.
4- يشكل نظام الملكية الزراعية المعمول به حالياً في منطقة الدراسة غير متلاءم مع المتطلبات الضرورية للتحول نحو التنمية ، اذ ما يزال الفلاحون يزرعون الاراضي كأُجراء واخرون بعقود مؤقتة مثل الايجار السنوي ، و ينبغي ان تكون الملكية الفردية هي الحاكمة ويمكن ان يتضاعف انتاجهم او يدوم لو تم تحويلها الى ملكية مضمونه للفلاحين

5-ترتكز التنمية الزراعية المستدامة على حزمة من الخطوات والنقاط الضرورية لهذا الغرض وكان ابرزها الابتعاد عن استخدام الاسمدة الكيمياوية والمبيدات او وسائل الانتاج المضرة بالموارد الزراعية مثل، كما كانت هناك مشروع استراتيجية تتناسب مع الوضع الزراعي العام في منطقة الدراسة، وهي شملت مبدأين مهمين هما التوسع الافقي بكافة عناصره واركانه كالتنمية البشرية والبحث العلمي وادارة وصيانة الموارد المائية والتربة وحماية الاراضي الزراعية واضافة واستصلاح الاراضي واستثمار المناطق الصحراوية وتشجيع الاستثمار الزراعي ، في حين كان المبدأ الثاني يتمثل بالتوسع الرأسي الذي تكون من التكثيف الزراعي واستخدام الزراعة النظيفة باشكالها المعروفة واعتماد طرق الري والتقنيات الحديثة والاسمدة العضوية .

ثانياً: التوصيـــات: في ضوء الاستنتاجات السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1- العمل على تأسيس قاعدة للبيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة والمستمرة والتفصيلية والشاملة لجميع مقاطعات منطقة الدراسة تقدمها مديرية زراعة المحافظة ومديرية الإحصاء والتي تتضمن مختلف البيانات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والأسعار لتخدم أهداف الباحثين وخزن تلك المعلومات وفق الطرائق العلمية الحديثة.

2- ترشيد الزراعة المروية إلى جانب التوسع في المساحات المستثمرة بالزراعة عن طريق استثمار الموارد المائية استثماراً أمثل بتقليل الهدر فيها قبل وصولها إلى الحقول الزراعية عن طريق تحسين تكنولوجيا وممارسة طرائق الري الحديثة لتحقيق الزيادة في الإنتاجية.

3- العمل على إجراء دراسات شاملة وتفصيلية للاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة بإقامة الدورات الزراعية والإرشادية لتوعية الفلاح وتثقيفه بغية إرشاده إلى استعمال طرائق ري حديثة تمكن من خلال تحديد كمية المياه التي تحتاجها المحاصيل وعدد الريات بما يحقق كفاءة عالية في استعمال المياه في منطقة الدراسة.

4- إعادة تأهيل عمل الإرشاد الزراعي لتعريف المزارعين والفلاحين بالعمليات الزراعية المبتكرة ونشر التقانات الحديثة في الإنتاج والتسويق والزراعة المحمية المبكرة من خلال طرائق حديثة من شأنها زيادة إنتاجية الأرض الزراعية وتدريب الكوادر البحثية والإرشادية وإمكانية حصولها على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لنشر الوعي بين أفراد الريف لرفع كفاءة العمليات الزراعية والتقانات الحديثة بجميع مراحلها.

5- تشجيع العمل بنظام نشر نتائج البحوث الزراعية التطبيقية بأسلوب إرشادي مبسط للمزارعين والفلاحين، ولاسيما النتائج الخاصة بتطور أصناف البذور المحسنة عالية الإنتاجية وطرائق الوقاية من الآفات الزراعية عن طريق تمويل القطاع الحكومي لهذه البحوث والدراسات.

6- لابد من تنمية الزراعة أن تبدأ بتنمية الريف أولاً وتحسين مستوى معيشة الفرد الريفي ولا تشمل الزراعة فحسب بل وتحسين إمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

9- الحاجة إلى الحصول على التكنولوجيا الحديثة في ما يخص الآلات والمكائن الزراعية والتكنولوجيا الوراثية لأصناف المحاصيل الزراعية المختلفة والتقانات الخاصة بعمليات ما بعد الحصاد، وبما أن احتياجات الفلاحين إلى التكنولوجيا وجهود البحث اللازمة لدعمها هو منخفض لعدم قدرتهم على تحمل تكاليفها لذلك يصار إلى زيادة تمويل القطاع العام للبحوث والإرشاد وفي المجال الزراعي وقد يكون بشراكة مع القطاع الخاص.

10- المحافظة على فائض الإنتاج بإنشاء صناعات زراعية معتمدة في إنتاجها على المواد الأولية الزراعية المتوافرة في منطقة الدراسة التي تعتمد على التقانات الحديثة لما توفره من فرص لتشغيل الأيدي العاملة.

الهوامش

(1) John, P. Doll & Frank Orazem , Production Economics: Theory with Application, Second Edition, USA.1978, p.55

(2) سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية الزراعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل، العراق ،1989، ص23.

(3) عبد الحميد محمد القاضي ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الزقازيق ، مصر، 1979، ص34.

(4) محمد الماحي و أحمد فراج قاسم ، التخطيط الاقتصادي لإمكانية تحقيق إنتاج زراعي نظيف ودوره في التنمية الزراعية، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، 2007، ص54.

(*) التكثيف الزراعي هو تحسين استخدام الموارد الإنتاجية المستخدمة للحصول على أكبر انتاج ممكن أو الحصول على انتاج أكبر من نفس الموارد المستخدمة

(5) الهادي المثلوثي ، الزراعة البيولوجية في تونس ، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ، الكويت ، 2009، ص826.

(6) قصي قاسم الكليدار و عبدالله حمد الدباش وعلية جسام محمد ، قياس الجدوى الاقتصادية للزراعة المحمية للخضر في الإنفاق البلاستيكية ومقارنتها مع الزراعة الموسمية لنفس الخضر في محافظة بغداد ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 14، العدد 2، 2012، ص 64- 65 .

(7) محمد مجيد الانصاري وزملاؤه، مبادئ المحاصيل الحقلية، دار المعرفة، بغداد، 1980 ص 181.

(8) محمد خميس الزوكة، الجغرافية الزراعية، ط3، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1999، ص 134-136.

(9) اوميد نوري محمد ، مبادئ المحاصيل الحقلية ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، 1988، ص55

المصادر باللغة العربية :

1- اوميد نوري محمد ، مبادئ المحاصيل الحقلية ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، 1988.
2- سالم توفيق النجفي ، التنمية الاقتصادية الزراعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل، العراق ،1989.
3- عبد الحميد محمد القاضي ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الزقازيق ، مصر، 1979.
4- قصي قاسم الكليدار و عبدالله حمد الدباش وعلية جسام محمد ، قياس الجدوى الاقتصادية للزراعة المحمية للخضر في الإنفاق البلاستيكية ومقارنتها مع الزراعة الموسمية لنفس الخضر في محافظة بغداد ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 14، العدد 2، 2012.
6- محمد الماحي و أحمد فراج قاسم ، التخطيط الاقتصادي لإمكانية تحقيق إنتاج زراعي نظيف ودوره في التنمية الزراعية، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، 2007.
7- محمد مجيد الانصاري وزملاؤه، مبادئ المحاصيل الحقلية، دار المعرفة، بغداد، 1980 .
8- محمد خميس الزوكة، الجغرافية الزراعية، ط3، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1999.

9- الهادي المثلوثي ، الزراعة البيولوجية في تونس ، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ، الكويت ، 2009.

المصادر باللغة الاجنبية:

1- Omid Nouri Muhammad, Principles of Field Crops, Basra University Press, Basra, 1988.
2- Salem Tawfiq Al-Najafi, Agricultural Economic Development, Ministry of Higher Education and Scientific Research, University of Mosul, Iraq, 1989.
3- Abdel Hamid Mohamed El-Qadi, Introduction to Development and Economic Planning, Zagazig, Egypt, 1979.
4- Qusai Qassem Al-Kalidar, Abdullah Hamad Al-Dabbash and Aliyah Jassam Muhammad, measuring the economic feasibility of the protected cultivation of vegetables in plastic spending and its comparison with the seasonal cultivation of the same vegetables in the province of Baghdad, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 14, Issue 2, 2012.
6- Muhammad Al-Mahi and Ahmed Farraj Qassem, Economic Planning for the Possibility of Achieving Clean Agricultural Production and Its Role in Agricultural Development, Faculty of Agriculture, Alexandria University, 2007.
7- Muhammad Majeed Al-Ansari and his colleagues, Principles of Field Crops, House of Knowledge, Baghdad, 1980.
8- Muhammad Khamis Al-Zawka, Agricultural Geography, 3rd floor, University Knowledge House, Alexandria, 1999.
9- Hedi Mathlouthi, Biological Agriculture in Tunisia, Fifth Forum of Arab Geographers, Kuwait, 2009.

Planning and development of agricultural production in the Shamiya district

Abstract:

The research paper focused in its study on the planning and development of agricultural production (plant) represented by agricultural crops within the geographical area represented by Al-Shamiya district, with its administrative borders, which represents one of the districts of Al-Qadisiyah Governorate. 1 3° and (46-31°) in the north, longitudes (31 44°) and (43 44°) in the east, and it is bounded by the north in the direction of Salihah, in the east by al-Shafi'iyyah, in the south by Ghammas, and in the west by the Najaf governorate. The research was concerned with studying planning for the use of modern technologies in agricultural production of both types (plant and animal), as well as planning for intellectual development, raising awareness and education in the field of agricultural sciences, seeds and fertilizers, and providing technical information for farmers. Increasing farmer productivity and balanced agricultural investments that ultimately lead to the foundations upon which planning for sustainable agricultural development rests.

Keywords: planning, development, production, agricultural, Shamiya district